موضوع الغلاف

الحقيقة عن قضية المخطوفين: معظمهم ماتوا... والباقون عشرات!

الغربية تطالب بـ٢٥٠٠ مخطوف و"القوات اللبنانية" تعترف باحتجاز عشرات

وتتهم الفلسطينيين والسوريين والاسرائيليين والايرانيين بتصفية الآخرين

تحرك أهالي المخطوفين وأصدقائهم لم يكن وليد ساعته خلال الاسبوع الماضي، بل جاء بعد سلسلة من المواقف والتطورات التي لم يأخذها المعنيون بالامر في الاعتبار، لكن التدابير التي نفذها المتظاهرون المطالبون بالكشف عن مصير ابنائهم وأقاربهم هزّت الجميع خصوصاً أنها كادت تقضي على حسنات إعادة تعويم بيروت الكبرى، فأعادت إقفال المعابر بما فيها المعبر الوحيد الذي كان سالكاً قبل انتشار الجيش، وأقفلت الطرق المؤدية الى كل من المطار والمرفأ، فلم يستطع الموظفون في هذين المرفقين الوصول الى مكاتبهم لمزاولة أعمالهم.

وقد لاحظ المراقبون في بداية الامر ان التحرك يقتصر على المعنيين بالمخطوفين والمفقودين في المنطقة الغربية الذين لجأوا الى الوسائل السلبية في محاولة للضغط على الدولة والاطراف، وعلى رغم كل ما شهدته المعابر من إقامة عوائق وإحراق دواليب فان الجهود نجحت في إقناع المتظاهرين بنقل اعتصامهم الى دار الافتاء في انتظار جلسة مجلس الوزراء يوم الاربعاء، لكن تطوراً آخر حصل عشية الجلسة إذ أن التحرك جاء على يد أهالي المخطوفين والمفقودين في المناطق الشرقية هذه المرة، فتوجه ما يقارب المئة منهم الى مبنى تلفزيون لبنان في الحازمية حيث دخلوه ومنعوا بث نشرة الاخبار قبل تسجيل بيان لهم اذاعه اثنان منهم، وبعد خمس وثلاثين دقيقة من التوقف كان لهم ما أرادوه، لكن السؤال الذي يُطرح هو: هل انتهت المسألة عند وعد بأن يناقش مجلس الوزراء قضية المخطوفين ويصدر قراراً في شأنها؟ وهل سيكتفي فريق المنطقة الشرقية بما قام به مساء الثلثاء الماضي؟

"النهار العربي والدولي" حصل على معلومات من مصادر في "القوات اللبنانية" عن هذا الموضوع مفادها أن المسؤولين الحزبيين والقادة السياسيين في المنطقة الغربية تقدموا بلائحة أسماء تضم زهاء الالفين والخمسمئة مخطوف ومفقود يطالبون "القوات اللبنانية" باطلاقهم، لكن المصادر المذكورة تؤكد أن عدد المحتجزين لديها لا يمكن أن يتجاوز في أي حال من الاحوال العشرات، فالمنطقة الغربية تطالب بأشخاص بعضهم غابت آثاره منذ العام ١٩٧٥، لكن استغراب مصادر "القوات اللبنانية" يكمن في أن تكون هي الجهة الوحيدة المتهمة باخفاء مصير هذا العدد الكبير، خصوصاً أنه لم يكن لها وجود عسكري داخل المنطقة الغربية يسمح لها بتنفيذ مثل هذه العمليات الواسعة من الخطف والاعتقال في حين أن العقل لا يمكن أن يصدق أن الحواجز التي كانت تُقام في المناطق الشرقية كان في وسعها أن تحتجز أعداداً كبيرة من المسؤولين الحزبيين المحليين والمناصرين لهم، لسبب بديهي وهو أن هؤلاء لم يدخلوا المنطقة الشرقية، أما الذين دخلوا فما زالوا قيد الاحتجاز وقد زوّد المعنيون لوائح باسمائهم.

أما مصير الاسماء المتبقية فتقول مصادر "القوات اللبنانية" ان المعلومات التي لديها، تشير الى مسؤولية أكثر من جهة عن اخفاء مصيرهم:

١ - الفلسطينيون، فخلال سبع سنوات من الحرب بين ١٩٧٥ - ١٩٨٢ سنة نفذت اسرائيل اجتياح الاراضي اللبنانية حتى بيروت كان مسلحو التنظيمات الفلسطينية يقيمون الحواجز ويسيرون الدوريات وينفذون أعمال دهم المنازل مما يترتب على ذلك من خطف واعتقالات لاسباب تنوعت بين الثأر والخلاف العقائدي والنزاع على النفوذ واقتسام مغانم الحرب.

٢ - السوريون، فمنذ العام ١٩٧٦ إنتشر الجيش السوري في مناطق غير خاضعة لاشراف "القوات اللبنانية". وقد وقفت مناطق إسلامية عدة في وجه الدخول السوري الى لبنان بادىء الامر فجرت صدامات بين الجانبين، قُتل فيها من قُتل واعتقل بعدها من اعتقل من رافضي دخول الجيش السوري، وقد نقلتهم أجهزة الامن السورية وقتها الى أماكن مجهولة بدليل بيانات صادرة في هذا المعنى عن التنظيمات اليسارية المسلحة وفي طليعتها "جيش لبنان العربي".

٣ - الاسرائيليون، فخلال الاجتياح الاخير عام ١٩٨٢، وبشكل خاص بعد دخول الجيش الاسرائيلي الى بيروت والمجازر التي حصلت في صبرا وشاتيلا، فُقد عشرات الاشخاص واقتيد آخرون الى معسكرات الاعتقال التي أقامها الاسرائيليون في لبنان أو داخل إسرائيل، كما أنه من المحتمل أن يكون عدد منهم دفن في مقابر جماعية بسبب التشويه الذي لحق به نتيجة القصف المدمر بالطيران والمدفعية الثقيلة وسلاح البحرية وغيرها.

٤ - الايرانيون، فمصادر "القوات" تؤكد أنها تملك معلومات عن أن الاحزاب الدينية المتطرفة الموالية لايران نفذت خلال الفترة الاخيرة حملة اعتقالات واعدامات على الطريقة الخمينية باشخاص إتهمتهم بالخروج على الدين الاسلامي وشرائعه.

٥ - تنظيمات المنطقة الغربية وأحزابها، فخلال أكثر من عشر سنين من الحرب شهدت المناطق الغربية عدداً لا يُحصى من الاشتباكات والمعارك بين "رفاق الخندق الواحد" رافقتها أعمال خطف وتصفيات جسدية متبادلة، من المؤكد أنه نتج منها سقوط عشرات آخرين من القتلى والمفقودين، وتقول مصادر "القوات" أن التنظيمات والاحزاب والحركات اليسارية درجت منذ بداية الحرب على تنفيذ أحكام إعدام "ثورية" و"ميدانية" ضد عناصر تتهم بـ"جرائم حرب" أو "بخيانة"...

٦ - الوضع العسكري الذي كان قائما في المناطق الشرقية قبل عملية ٧ تموز، وهنا تقول مصادر "القوات اللبنانية" أن عدد التنظيمات المسلحة التي لم تكن قد توحدت بعد في إطار "القوات اللبنانية" كان يناهز العشرة، وبالتالي فانه من غير المنطقي محاسبة "القوات اللبنانية" على أعمال ارتكبتها عناصر غير تابعة لامرتها وفي مناطق لم تكن خاضعة لاشرافها وسلطتها.

٧ - "القوات اللبنانية". فالمصادر تعترف بأن "القوات" خطفت واحتجزت عشرات الاشخاص من اليساريين والدينيين المتطرفين، كما أن عناصر منها نفذت عمليات انتقامية من دون علم القيادة ثأراً لاقارب أو رفاق أو أصدقاء قُتلوا في المناطق الغربية.

إنطلاقاً من ذلك، يتضح أن "القوات اللبنانية" وإن كانت مسؤولة عن كشف مصير عشرات المحتجزين لديها فانه من غير المنطقي محاسبتها على أعمال لم ترتكبها وعمليات لا علاقة لها بها من قريب أو من بعيد. وترى مصادرها أن أسباباً عدة تجعل المسؤولين الحزبيين والقياديين في المنطقة الغربية أمام خيار واحد ينحصر في اتهام "القوات اللبنانية" باخفاء مصير زهاء ٢٥٠٠ شخص، يمكن اختصارها على الشكل الآتي:

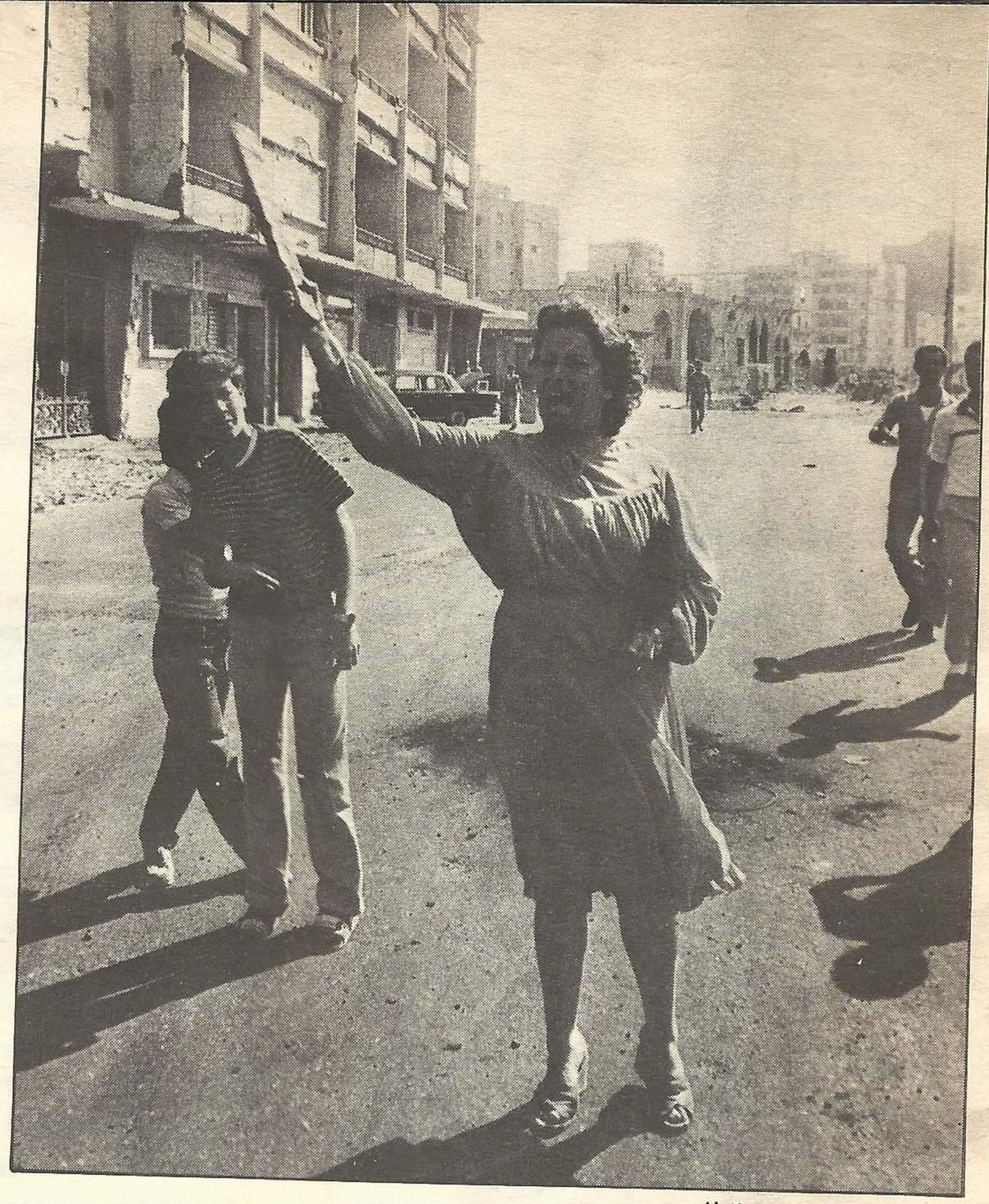

احدى المتظاهرات يوم الاثنين ٠

عصا الاحتجاج: من يرد من لا يُرد؟

(جورج سمرجيان) ٠

١ ـ الوعود التي أطلقها عدد من القادة والزعماء منذ أشهر والقائلة أنهم تكفلون باثارة قضية المخطوفين والمفقودين واعادتهم سالمين الى أهلهم ٠ ولما وصلت ساعة الاستحقاق تبين لهؤلاء أنه من غير الممكن كشف مصير عدد كبير من الاشخاص كانوا ضحية حرب عشر سنين ٠

٢ ـ المزايدات التي تشهدها المنطقة الغربية بين رجال السياسة ورجال الدين من طائفة إسلامية معينة بحيث يقوم رجال الدين بشحن النفوس والضرب على الوتيرة العاطفية لدى أهالي المخطوفين والمفقودين وأقاربهم لدفعهم الى اتخاذ مواقف متصلبة وإحراج القادة السياسيين للتنظيمات والحركات، مما يلحق الاذى بقدرتهم وقيادتهم ومصداقيتهم ٠

٣ ـ محاولة إلهاء الرأي العام من مختلف الطوائف بقضية تغطي الخلافات المذهبية والعقائدية القائمة التي انفجرت معارك مسلحة خلال الماضي القريب والتي تهدد بانفجار جديد بين ساعة وأخرى ٠

٤ ـ محاولة ضرب التقارب المسيحي ـ الدرزي الذي تقول مصادر "القوات" أنه يخطو خطوات ثابتة نحو الهدف المنشود عبر فتح ملف مجازر الجبل ومصير مئات المسيحيين والدروز الذي ما زال مصير معظمهم مجهولا ٠

٥ ـ عدم السماح للواء السادس الذي انتشر في المنطقة الغربية خلال تنفيذ مشروع بيروت الكبرى بالذوبان في إطار الجيش اللبناني الواحد، عبر إحراجه بوضع الاهالي الذين يقطعون المعابر على مقربة من حواجزه من دون أن يكون في وضع بشري ـ طائفي قادر على تفرقتهم بالقوة ٠

٦ ـ وضع العصي في دواليب مشروع بيروت الكبرى بواسطة الشعب بعدما أُحرجت القيادات التي كانت في الاصل تعارض بيروت الكبرى ووجدت نفسها في وضع شعبي واجتماعي لا يمكنها من رفض السلطة الشرعية خصوصاً بعدما نالت مكاسبها السياسية في المناصب الحكومية التي طلبتها ٠

في المقابل، تقول مصادر "القوات اللبنانية" أنها وجدت نفسها محرجة أمام أهالي المخطوفين والمفقودين في المنطقة الشرقية الذين أخذوا عليها عدم تحركها السلبي للكشف عن مصير أبنائهم واعادتهم كما يجري في المنطقة الغربية بعدما فشلت الطرق السلمية في تحقيق ذلك ٠ وقد حاولت القيادات في المنطقةالشرقية مراراً احتواء التيار المتزايد الداعي الى السلبية في التعامل مع قضية المخطوفين لكي لا تظهر "القوات اللبنانية" مظهر المعرقل لبيروت الكبرى ٠ولكن، بعدما قطعت الطرق في المنطقة الغربية،وأثر اللواء السادس عدم قمع بعض الظهور المسلح بالقوة في شوارعها، وتأثرت حركتا الملاحة الجوية والبحرية في المطار والمرفأ نتيجة تحرك أهالي الغربية، لم يعد في استطاعة المسؤولين الحزبيين والعسكريين وقف النقمة العارمة التي كبتها ابناء المناطق الشرقية والمهجرون إليها من الجبل، فتوجه هؤلاء الى مبنى تلفزيون لبنان في الحازمية وأصروا على إذاعة البيان المعروف،وقد أكدت مصادر المتظاهرين لـ"النهار العربي والدولي" أنهم ما كانوا ليلجأوا الى السلبية لولا التدابير التي اتُخذت في المنطقة الغربية وطريقة تعامل الاعلام معها بحيث ظهر للرأي العام وكأن قضية المخطوفين والمحتجزين تنحصر في جانب واحد ٠ وقد أكدت هذه المصادر أنها لن تتراجع عن المطالبة بالكشف عن مصير ما يزيد على ألف واربعمئة مسيحي فُقدوا منذ بداية الاحداث عام ١٩٧٥،وهي ستعتمد الوسائل الكفيلة بتحويل مطالبتهم الى قضية تتساوى مع ما يُطرح في المنطقة الغربية ٠

في أي حال فان الواضح في المسألة المطروحة اليوم هو أن الرأي العام يطالب بحل لقضية المخطوفين والمحتجزين التي كادت تنسف مشروع بيروت الكبرى في وقت تكشف المعلومات الخاصة عن موقف الاطراف القادرين على حسم الموضوع وفق ما يأتي:

١ ـ اوساط السيد وليد جنبلاط تعتبر أن الحكومة ستفشل في تنفيذ وعودها باطلاق المخطوفين لأن قلة منهم ما زالت على قيد الحياة ٠

٢ ـ الوزير نبيه بري يطالب مجلس الوزراء باتخاذ قرار حول هذا الموضوع، لأنه متأكد من أن الاحياء من بين المطالب بهم لا يتجاوزون العشرات وهو بالتالي لن يتحمل وحده مسؤولية القرار الذي قد يرتب عليه استقالته من الحكومة نتيجة الضغوط التي يتعرض لها من الشارع الذي يؤيده ٠لذلك فهو يفضل استقالة الحكومة بصورة جماعية إذا كان لا بدّ من استقالة ٠

٣ ـ "القوات اللبنانية" تعترف بأن عدداً كبيراً من الذين تجري المطالبة باعادتهم ليسوا موجودين لديها، وتطالب بحل قضية الموجودين لدى الطرفين عبر إطلاقهم والعمل لاحقاً على إزالة الاشكالات القانونية المترتبة على اختفاء البعض ٠

إن هذا الموضوع يُطرح في نهاية كل حرب أهلية كانت أو بين دول ٠ والكارثة التي نعيش فيها منذ عشر سنين أدّت الى ما نحن عليه اليوم من بلبلة ٠٠٠ فلا المسؤولون قادرون على الكشف عن مصير مئات المفقودين، ولا هم قادرون على إقناع ذويهم بوجوب طيّ صفحة الماضي إذا ما أريد للبنان أن ينهض من كبوته ٠ وها نحن اليوم أمام مشكلة جديدة ولدتها الحرب، والخوف كل الخوف من أن تولد ذيولها حرباً جديدة قد تقضي على البقية الباقية من الامل في إعادة توحيد الشعب والارض ٠

ناجي ضاهر